

موانئ دبي تفوز بقضية تحكيم دولي ضد جيوتي

لندن - أمرت محكمة لندن للتحكيم الدولي حكومة جيوتي بإعادة الحقوق والمزايا المنصوص عليها في اتفاق الامتياز الموقع عام 2006 إلى شركة موانئ دبي العالمية في القضية المتعلقة بمحطة دوراليه للحاويات في جيوتي. وأمهلت المحكمة خلال جلسة استماع، محطة دوراليه كونتينر تيرمينال أس. أي شهرين لإعادة الحقوق إلى الشركة أو تسديد تعويضات عن الأضرار. وأشار خبير مستقل إلى أن الخسائر التي تكبدها موانئ دبي العالمية تقدر بأكثر من مليار دولار، والحكم الصادر عن المحكمة قد ينهي الإجراءات التي اتخذتها جيوتي لإقصاء موانئ دبي من إدارة المحطة في فبراير عام 2018. وأضاف أن عملية فسخ عقد الامتياز ونقل أصول المحطة إلى شركة ملوكة لحكومة جيوتي لم تكن قانونية. ووفقا للحساب الرسمي للمكتب الإعلامي لحكومة دبي على تويتر، فإن هذا الحكم هو السادس على التوالي لصالح شركة "موانئ دبي العالمية" في محكمة لندن للتحكيم الدولي والمحكمة العليا لإنجلترا وويلز. وتجاهلت جيوتي جميع الأحكام الصادرة سابقا عن المحكمة رغم أن عقد الامتياز تمت صياغته وفقا للقانون الإنجليزي وهو خاضع لسلطته. وكانت المحكمة قد توصلت إلى أن قيام جيوتي بتطوير ميناء حاويات بالتعاون مع شركة تشاينا ميرشانتس القابضة المحدودة، ومقرها هونغ كونغ، يمثل انتهاكا لحقوق موانئ دبي العالمية وخاصة الحقوق الحصرية المتعلقة بكافة مرافق مناولة الحاويات في جيوتي.

أرامكو تقتم تجارة الغاز المسال العالمية

الرياض - كشفت مصادر في قطاع الطاقة الثلاثاء أن أرامكو لتجارة المنتجات البترولية، الذراع التجارية لشركة أرامكو للنفط السعودية، عينت مديرا لتجارة الغاز الطبيعي المسال. وتأتي الخطوة في ظل تطلع أكبر شركة للنفط على مستوى العالم لزيادة حضورها في سوق الغاز الطبيعي المسال.

أرامكو لتجارة المنتجات البترولية عينت غارث إدوارد مديرا لتجارة الغاز الطبيعي المسال



وقالت المصادر لوكالة رويترز إن أرامكو لتجارة عينت غارث إدوارد مديرا لتجارة الغاز الطبيعي المسال. وبحسب صفحته الشخصية على لينكد إن، كان إدوارد في الأونة الأخيرة متعاملا في الغاز الطبيعي المسال مع إنجي الفرنسية التي كان قبلها مع بتروشاينا. ولم يتسنّ التواصل على الفور مع إدوارد للتعليق بينما لم ترد أرامكو حتى الآن على رسالة عبر البريد الإلكتروني من رويترز طلب تعليق.

وقالت المصادر، التي طلبت عدم نشر اسمائها لأنها غير مخولة بالحديث مع وسائل الإعلام، إن تعيين إدوارد يأتي على الأرجح في إطار توسع أرامكو في تجارة الغاز الطبيعي المسال، إذ تعزز الشركة إنتاج الغاز وتدرس توسيع استثمار الغاز الطبيعي المسال. ويقول الرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن شركة النفط السعودية الوطنية العملاقة تخطط لأن تصبح فاعلا عالميا رئيسيا في قطاع الغاز وتعكف على تطوير موارد الغاز لديها، كما تتطلع إلى أصول غاز في الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وأفريقيا.

ولدى أرامكو لتجارة المنتجات البترولية بالفعل مدير للغاز الطبيعي المسال في سنغافورة لتطوير نشاطها وأبرمت حتى الآن اتفاقات لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى بنغلادش وربما إلى باكستان. وتواصل الشركة الملوكة للدولة برنامج التنقيب عن الغاز التقليدي وغير التقليدي وإنتاجه لتغذية الصناعات المحلية سريعة النمو، وتحرير المزيد من النفط الخام للتصدير أو تحويله إلى كيميائيات.



دور جديد في تجارة الغاز العالمية

وقالت المصادر، التي طلبت عدم نشر اسمائها لأنها غير مخولة بالحديث مع وسائل الإعلام، إن تعيين إدوارد يأتي على الأرجح في إطار توسع أرامكو في تجارة الغاز الطبيعي المسال، إذ تعزز الشركة إنتاج الغاز وتدرس توسيع استثمار الغاز الطبيعي المسال. ويقول الرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن شركة النفط السعودية الوطنية العملاقة تخطط لأن تصبح فاعلا عالميا رئيسيا في قطاع الغاز وتعكف على تطوير موارد الغاز لديها، كما تتطلع إلى أصول غاز في الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وأفريقيا.

ولدى أرامكو لتجارة المنتجات البترولية بالفعل مدير للغاز الطبيعي المسال في سنغافورة لتطوير نشاطها وأبرمت حتى الآن اتفاقات لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى بنغلادش وربما إلى باكستان. وتواصل الشركة الملوكة للدولة برنامج التنقيب عن الغاز التقليدي وغير التقليدي وإنتاجه لتغذية الصناعات المحلية سريعة النمو، وتحرير المزيد من النفط الخام للتصدير أو تحويله إلى كيميائيات.



حماية الاقتصاد من الإغراق التركي

المغرب يفرض قواعد بديلة للتجارة الحرة مع تركيا

مساع لكبح انفلات الواردات التركية وتقليص العجز التجاري

ونشرت مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد دراسة معمقة خلصت إلى توصية بضرورة إجراء مراجعة شاملة لجميع اتفاقيات التبادل الحر التي تربط المغرب بعدد من الدول، لمعالجة التدهور الذي يعرفه الميزان التجاري للبلاد منذ سنة 2007. وحسب الدراسة فإن العجز المزمن في الميزان التجاري المغربي للسلع والخدمات يُشكل مصدر قلق كبير، حيث يُؤثر على التوازن المالي للبلاد، ويضر بالاقتصاد المغربي من حيث ضعف النمو وفقدان فرص العمل. وبالنظر إلى ذلك، يرى الساري أول شيء يجب فعله هو تأهيل العنصر البشري و"كفاننا من استيراد 80 في المئة مما نقوم بتصديره".

وأضاف "الأسف نحن لحد الآن غير قادرين على التصنيع بطابع مغربي، مثلا في قطاع النسيج، المعدات وقطع الغيار، وفي بعض الأحيان تقنيون أجانب من الخارج، مما يزيد من تكاليف الإنتاج". ويعتقد الساري أن تركيا لا خيار لها سوى القبول بشروط المغرب لإقامة شراكة حقيقية مبنية أساسا على مبدأ تكافؤ الفرص التجارية بين الطرفين. ويشدد الخبير المغربي، على إعادة النظر في بنود الاتفاقية عبر حزمة من المقترحات، منها تشجيع إجراءات الاستثمار داخل تركيا حتى يتمكن المستثمر المغربي من توسيع مجالات أعماله.

وهذا الأمر جعل الساري يتساءل بشأن ما الذي يجعل المغرب يوقع على اتفاقيات غير متكافئة، والتي بلغت إلى حدود الساعة 56 اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويجمع محللون على أن تلك الاتفاقيات لم تأخذ بعين الاعتبار الآليات الكفيلة بحماية الشركات المحلية من المنافسة الشرسة.

وأكدوا أن توجه الرباط لإعادة تقييم الاتفاقيات، جاء نتيجة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد خاصة بعد ظهور نتائج التحقيقات التي فتحتها الوزارة، وأكدت وجود إغراق شامل للسوق المحلية من السلع المستوردة، ومنها التركية.

3 مليارات دولار حجم التبادل التجاري بنهاية 2019، منها 2.3 مليار دولار لصالح تركيا

ويبلغ عدد الشركات التركية في المغرب 80 شركة، تعمل في صناعات النسيج والصناعات الغذائية والأثاث، وقطاعات أخرى مثل العقار والأشغال العمومية والبنى التحتية. وتشتمل قطاعات مغربية كثيرة من إغراق السوق بمنتجات تضر وضعها في السوق المحلية، وهذا ما تؤكد الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة.

استيق المغرب انعقاد المنتدى الاقتصادي المشترك مع تركيا في الرباط والقرار اليوم الأربعاء، بالإعلان عن حزمة شروط لتعديل أو إلغاء اتفاقية التبادل التجاري الحر المبرمة بين الطرفين قبل 13 عاما، في تحرك يرى خبراء أنه يأتي لمكافحة الإغراق ولضمان تعزيز الصادرات المحلية، التي يعول عليها كثيرا في تعبئة الموارد المالية.

وقبل عامين، أعادت الحكومة المغربية فرض ضرائب على مستوردي منتجات النسيج والألبسة من تركيا لحماية المنتجات المحلية والحفاظ على فرص العمل.

وقال الخبير الاقتصادي رشيد الساري في تصريح لـ "العرب" إن "العلاقة التجارية المغربية التركية لم تقم على أساس رابح رابح، بل على النقيض من ذلك حجم الاستثمارات التركية بالمغرب جد هزيلة ولا ترقى إلى التطلعات".

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الصادرات التركية إلى المغرب خلال العام الماضي، نمت بنسبة 16 بالمائة مقارنة سنوية لتبلغ 2.3 مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، 3 مليارات دولار بنهاية العام الماضي. وقد بدأ العجز التجاري يتضاعف منذ العام 2016 بشكل مقلق حينما بلغ العجز التجاري مع تركيا المليار دولار. وانتقل العجز التجاري منذ تنفيذ الاتفاقية بين الطرفين في 2006 من حوالي 420 مليون دولار إلى حدود 1.6 مليار دولار بنهاية عام 2018.

محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - لوح المغرب بـ"تمزيق" اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا في حال لم تستجب أنقرة لمطالبه المتعلقة بمراجعة هذه الشراكة، التي أغرقت السوق المحلية بالصناعات المستوردة. وكانت الحكومة قد كشفت نهاية نوفمبر الماضي أنها تعكف على إعادة النظر في عدد من اتفاقيات التبادل الحر، التي تربط المغرب مع دول أخرى بعد أن تقادم العجز التجاري بشكل مقلق في السنوات الأخيرة.

وتسعى تركيا في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان إلى التغلغل في دول شمال أفريقيا من بوابة الاقتصاد، والتي أثبتت التجارب أنها مدمرة لدول المنطقة. وشدد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي حفيظ العلمي خلال جلسة أمام نواب البرلمان الأثينين الماضي المناقشة الاتفاقية أن "المغرب لن يقبل بتدمير أي دولة كيفما كانت، لاقتصاده الوطني".

وقال إن بلاده "لا يمكنها أن تواصل العمل بالاتفاقية بشكلها الحالي"، كاشفا أنه أجبر المسؤولين الأتراك بشكل واضح، إما الوصول إلى حلول لمراجعة هذا الاتفاق أو تمزيقه.

ويأتي الإعلان قبل ساعات من زيارة وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان الرباط الأربعاء، للمشاركة في منتدى الاستثمار وبيئة الأعمال المغربي التركي، واجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين.

وسبق للوزير المغربي أن أكد لبكجان تداعيات تقادم عجز الميزان التجاري لصالح تركيا والإنعكاسات السلبية لاتفاق التبادل الحر التي دخلت حيز النفاذ قبل 13 عاما على الشركات المغربية.

وتم الاتفاق بين الجانبين على إحداث فريق تقني مشترك سينكب على دراسة الانعكاسات المترتبة عن هذا الاتفاق، وتحديد القطاعات التصديرية المغربية الكفيلة بالرفع من مستوى الصادرات المغربية وامتصاص العجز التجاري. وعلاوة على ذلك تم الاتفاق على تطوير الاستثمارات التركية في القطاعات الصناعية بالمغرب، والتي لا ترقى إلى المستوى المطلوب حتى الآن خاصة في ما يتعلق بتوفير الوظائف.

رهان أردني مغربي على تغيير نموذج الشراكة

عمان - يراهن المسؤولون الأردنيون والمغربيون على اعتماد نموذج شراكات جديد لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي مستقبلا. وتوجت أعمال منتدى الاستثمار الأردني المغربي الذي انعقد مطلع الأسبوع بعمان، بإصدار مجموعة من التوصيات تصب في اتجاه تعزيز آفاق التعاون المشترك في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

ويأتي المنتدى استكمالاً للاتفاقيات المبرمة خلال زيارة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى الرباط في مارس الماضي. ودعا المشاركون في المنتدى إلى تشكيل لجان قطاعية بمجلس الأعمال المشترك الأردني المغربي تضم رجال أعمال من جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وبالإضافة إلى ذلك، طالب المشاركون بتشكيل لجنة مشتركة

بين القطاعين العام والخاص لدراسة فرص الاستثمار بالبلدين حتى يستفيد رجال الأعمال من الاتفاقيات التجارية التي تربط البلدين بباقي دول العالم والتكتلات الاقتصادية العالمية. ولعل أهم توصية طالب بها المجتمعون هي إلغاء التاشيرات بين البلدين للمساهمة في تعزيز العلاقات الثنائية وتسهيل حركة رجال الأعمال. وتهدف الخطوة إلى تمهيد منح نسبة معينة من الأفضلية لليد العاملة الأردنية والمغربية وتبادل المعلومات في هذا المجال لإعطاء الفرص للكفاءات الأردنية والمغربية وفق الميزة التنافسية لكلا البلدين.

وتضمنت التوصيات أيضا الدعوة إلى بحث إمكانية التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي وزيادة تدفق الخدمات المعلوماتية من قبل الشركات الأردنية إلى المغرب وبالعكس.

ووفق معطيات قدمت خلال المنتدى فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 32 مليون دولار فقط سنة 2017 وانخفض إلى نحو 31 مليون دولار سنة 2018، بينما بلغ 19.7 مليون دولار خلال الأشهر التسع الأولى من العام الماضي. وتشمل أبرز صادرات الأردن للمغرب المنتجات النباتية والورق والصناعات الكيماوية والمواد النسيجية التي تشكل 78 في المئة من هذه الصادرات.

وفي المقابل، تتركز واردات الأردن من المغرب في الأغذية والمشروبات والمنتجات النسيجية، مع العلم أن عجز الميزان التجاري يصب في صالح المغرب.

ويعد موضوع النقل من التحديات الأساسية التي تواجه تطوير العلاقات التجارية بين الأردن والمغرب وذلك في ضوء البعد الجغرافي الذي يفصل بين البلدين الشقيقين.